نص ردن

▪ علاء حسن

استعلامات الدفاع

وزارة الدفاع اعلنت تشكيل لجان لاستقبال شكاوى المواطنين ممن يتعرضون الى اساءات وانتهاكات من قبل منتسبي الجيش، على اختلاف رتبهم لانزال اشد العقوبات بحق من ينتهك كرامة الانسان العراقي.

حتى وقت قريب كان معظم العراقيين ينظرون الى رجال الامن بوصفهم ادوات قمعية لا تفرق بين الحق والباطل، لان ممارساتهم مشهودة بانتهاك حقوق الانسان وبشكل صارخ ولا تحتاج الى براهين واثبات وربما لكل عراقي قصة مع رجال الامن، ويكفي انه مازال يشعر بالخوف من رؤية بيرية الانضباط الحمراء المتخصص بمطاردة الفرارية من الخدمة العسكرية، والخوف من الاخر الذي يخفي السلاح تحت بدلة السفاري الشهيرة اشد وقعا وتأثيرا على النفس، فرؤية مثل هذا الرجل صاحب الملامح المتجهمة واللهجة الصارمة والنظرة الحادة قد تؤدي الى مصير مجهول.

العراقيون اليوم يلازمهم خوف متكلس من رجال الامن لان النظرة السابقة لم يبددها التحول الديمقراطي، فبعض المنتسبين من عناصر الجيش والشرطة، ولاسباب غير ارادية يحاول استعارة ممارسات وتصرفات سابقة، لاعتقاده بان ادارة الملف الامني تتم عبر سلوك تعسفي يفرض هيمنة السلطة، بالنسخة القديمة.

لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب تحتفظ وعلى حد قول احد اعضائها، بالاف الشكاوى المقدمة من مواطنين تؤكد تعرضهم لانتهاكات من قبل عناصر الاجهزة الامنية من الجيش والشرطة، وخطوة وزارة الدفاع بتشكيل اللجان دليل اخر على ذلك، ولهذا فهي تتوقع ان تشهد استعلاماتها في مقرها الكائن في المنطقة الخضراء "اقبالا جماهيرا" واسعا من قبل حاملي العرائض، المطالبين بانصافهم من منتهكي كرامتهم.

الوزارة تعلم جيدا ان الدخول لمقرها امر في غاية الصعوبة، لكونها تقع في منطقة محصنة تخضع للمراقبة بواسطة الكاميرات، وصاحب العريضة سيقدم اسمه الصريح، وستكون صورته واضحة، واذا كان صاحب الشكوى يريد انصافه من احد امراء الالوية او الافواج المتنفذين فانه سيواجه عواقب وخيمة لان المسؤول عن قاطع عمليات منطقة صاحب الشكوى سيتوجه اليه بعد دقائق من وصوله الى منزله، وحينذاك تتحقق العدالة بعد المساءلة وربما الاجتثاث.

جهود وزارة الدفاع بالحفاظ على كرامة العراقي ستقابل بالاحترام والتقدير، ولكن المشكلة تتعلق بالمخاوف من "علاسة" تسريب المعلومات، والاحتمال وارد جدا، فالاجهزة الامنية لم تستطع حتى الان التوصل الى منفذي عمليات قتل موظفين وسرقة اموالهم في بغداد بعد ساعة من تسلمهم سلفة مئة راتب من مصارف حكومية، ومثل هذه الحوادث متداولة بين العاملين في مؤسسات رسمية واوساط شعبية، من اجل ان تضمن وزارة الدفاع نجاح عمل لجانها امامها طريق يبدأ من خلال التنسيق مع لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب، والاخر بوضع صناديق الشكاوى لدى وكلاء توزيع الحصة التموينية، ليقدموها الى وزارة التجارة وهذه بدورها تسلمها الى الدفاع، والانطباع السائد لدى العراقيين ان صناديق الشكاوى في جميع الدوائر الرسمية فقدت مفاتيحها لان اغلب الموظفين المكلفين بهذه المهمة شملوا باجراءات الاجتثاث او غادروا الحياة جراء انفجار مفخخة.

المشتقات النفطية: متابعتهم من مسؤولية الشرطة والجهات التنفيذية الأخرى

كربلائيون يطالبون بوضع حد لمنبهات باعة الغاز الجوالين

□ كربلاء / أمجد علي

انتشرت في كربلاء ظاهرة أزعجت المواطنين، وخاصة الأطفال والمرضى وكبار السن، وهي أصوات المنبهات التي يستخدمها باعة الغاز السائل الجوالين من أصحاب الستوتات، الذين أطلقوا العنان لمنبهات مرتفعة الصوت.

وفي حديثه لـ"المدى"، يقول محمد خليل، من أهالي حي العامل: "لا أعلم إن كان هؤلاء الباعة يحق لهم إزعاج المواطنين أم لا، وهل هناك قوانين في هذا البلد تنظم مثل هذه الأعمال أم أن الفوضى هي قانون كل شيء".

ويضيف "منذ الساعة السادسة صباحا تبدأ المنبهات بالزعيق فتوقظنا من نومنا منزعجين بشدة"، واصفا صوت المنبهات بأنه "يدخل رأسك مباشرة فيجعلك تبغض يومك قبل أن تتحرك من الفراش"، بحسب تعبيره.

ويستخدم باعة الغاز السائل الجوالين (منظم) كبير السعة كالمستخدم خصيصا لتنور الخبز المنزلي، حيث يربط المنظم باسطوانة الغاز وكلما سمح البائع بتدفق الغاز عبر المنظم ينطلق صوت المنبه، ويتحكم البائع بمستوى الصوت ارتفاعا وانخفاضا بحسب كمية الغاز التي يسمح بها.

أما المواطن سعدون بلاش، فيؤكد أن "أصوات منبهات باعة الغاز السائل ليست مزعجة فقط بل تسبب الأمراض أيضا"، مضيفا "أصحاب الستوتات يتجولون في الأزقة ولأنها ضيقة فإن أصوات المنبهات تدخل بلا استئذان فتكون مرعبة للأطفال خاصة حديثي الولادة".

ويبين بلاش "لديّ طفل لم يبلغ من العمر ثلاثة أسابيع وما إن سمع صوت البوق المربوط باسطوانة غاز حتى يفز مرعوبا ويبدأ بالبكاء ولا تنفع كل محاولات التهدئة، بحيث وصلت حالته الصحية مرحلة أن راجعنا أحد الأطباء الاختصاص لكنه لم يستطع معالجته"، داعيا إلى وضع حد لهذه الأصوات التي تؤثر على الصحة والبيئة.

أم حسون تشير إلى أن بيع الغاز السائل هو وسيلة لتأمين المعيشة "لكن المشكلة أنهم يسببون لنا الصداع، ليس لهم وقت محدد فهم يتجولون في الأزقة من ساعات الصباح الباكر وحتى الظهيرة دون مراعاة للناس وراحتهم".

في حين يلفت المواطن حيدر محمد إلى أنه "طلب من أحد الباعة أن لا يستخدم المنبه لأن هناك شخصا مريضا يرقد في المنزل وهو بحاجة إلى النوم والراحة، لكن البائع رد بانفعال (وين ما تريد تروح روح أحنه نريد انبيع)، بل أنه زاد في عناده وراح يطيل في فترة إطلاق المنبه".

المواطن سجاد نور، يذكر أنه "في السابق كان بائع اسطوانات الغاز يستخدم في عربة يجرها حصان أو حمار وبيده قضيب حديد يضرب به على الاسطوانة كمنبه، والبعض منهم ولكي لا يزعج المواطنين يمسك عصا ويبدأ بضرب الاسطوانات الفارغة بطريقة فنية لها وقع الموسيقى".

ويتابع "تلك الحالة اختفت الآن وحلت محلها الستوتات والمنبهات المزعجة".

أحد باعة الغاز الجوالين، يرى في حديثه لـ"المدى" إنه من حقهم استخدام كل الوسائل للإعلان عن وجودهم، مضيفا "الرزق قليل أقولها بصراحة نحن حين تكون هناك أزمة في الغاز السائل لن تسمع لنا صوتا لأن المواطن هو من يبحث عنا ولكن عند توفر الغاز نحن من نبحث عن المواطن".

ويوجه بائع الغاز الذي فضل عدم ذكر اسمه، اللوم للمواطن بالقول: "هناك آلاف المنبهات والأبواق التي تطلقها السيارات بما فيها سيارات وكلاء توزيع الغاز فهم أيضا يستخدمون المنبه فلماذا كل هذا الحقد علينا"، لافتا إلى أنه "على المواطن أن يتحمل الصوت لمدة دقيقة وبعدها نغادر المنطقة".

مدير مرور كربلاء العميد مانع عبد الحسين، يتفق مع ما ذهب إليه المواطنون، موضحا "ندرك أن هذا العمل مزعج للمواطن ولكن المشكلة أن الكثير من باعة الغاز السائل الجوالين يعملون داخل الأحياء السكنية ولذلك تصعب السيطرة عليهم".

وأضاف في حديثه لـ"المدى"، إن العمل "ربما تكون له علاقة بالمرور كون الباعة يستخدمون العجلات ولذلك وجهنا مفارز المرور داخل المدينة وعلى الطرق الخارجية بتكثيف الدوريات والسيطرات لمتابعة هذه الحالة، ومحاسبة المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم"، مشيرا إلى أن "الباعة بالإضافة إلى ما يسببونه من إزعاج للمواطنين فهم أيضا يتسببون بالزحامات في الشوارع والأزقة".

من جانبه، مدير فرع المنتجات النفطية في كربلاء حسن الخرسان، رد على شكوى المواطنين بالقول: "نحن غير مسؤولين عن أصحاب الستوتات أو أي من باعة المشتقات النفطية الجوالين"، داعيا المواطنين الى تقديم البلاغات إلى الجهات المختصة كمراكز الشرطة أو الجهات التنفيذية الأخرى لمنعهم من دخول المنطقة.

ولفت الخرسان إلى أن مديرية المنتجات النفطية مسؤولة فقط عن تجهيز الوكلاء وأصحاب السيارات، مستدركا في الوقت نفسه "باعة الستوتات غير مرخصين وتجوالهم مخالفة قانونية ويجب ردعهم قانونيا".

ديالى تباشر بمعالجة "فوضى" بوسترات الإعلانات في شوارعها

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة الخدمات العامة في مجلس محافظة ديالى، أمس السبت، عن وضع خطة لمعالجة فوضى بوسترات الإعلانات في المحافظة، مؤكدة أن تنظيم البوسترات سيزيد من جمالية المدن ويمنع ما يسبب الضرر لمرتكزات المجتمع العراقي.

وقالت رئيسة اللجنة إيمان عبد الوهاب، في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "أغلب المدن الرئيسة في ديالى تعاني من فوضى حقيقية في نشر وتوزيع بوسترات الإعلانات سواء كانت للمحال التجارية أو الشركات أو حتى شعارات أو مسميات التيارات والأحزاب السياسية".

وأضافت أن "اغلب البوسترات تستولي على الجزرات الوسطية للشوارع الرئيسة والبعض منها يعيق الحركة في بعض الطرق". وأشارت عبد الوهاب إلى أن "اللجنة وبالتنسيق مع الدوائر البلدية المختصة وضعت خطة متكاملة المحاور من اجل معالجة وتنظيم فوضى البوسترات الإعلانية وفقا لما اقره القانون العراقي بهذا المضمار". وتعاني اغلب الطرق الرئيسة في مراكز المدن في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، من انتشار كثيف للبوسترات الإعلانية وتزاحمها على نحو باتت تغزو الأماكن وتسبب ضيق لحركة سير المواطنين.

لجنة الإعمار في مجلس بابل تؤشر تقصيراً في أداء مديرية مجاري المحافظة

□ الحلة / إقبال محمد

كشف رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة بابل، ان مديرية مجاري المحافظة لا تعلم بوجود شبكة مجار في بعض مناطق الحلة ما يؤشر حجم التقصير في أداء المديرية.

وقال حامد الملي، في حديث لـ"المدى": إنه تم طرح مشكلة دائرة مجاري بابل وإهمالها وتقصيرها بأداء الواجبات المكلفة بها في اجتماع مجلس المحافظة الأخير، مشيرا إلى أن أهم مشكلة هي صيانة الشبكات الموجودة في مدينة الحلة، وضعف متابعة الموضوع.

وأضاف أن عمليات الصيانة ليست بالمستوى المطلوب حيث يتم رفع الأنقاض ورميها بالقرب من فوهات المجاري، فضلا عن ان هناك مناطق لم تدخلها فرق الصيانة منذ إنشاء الشبكات الجديدة في مناطق الإسكان وحي الجمهوري والجديدة ولم تجر عمليات صيانة لها.

وبين الملي أن هناك "تعمدا من قبل دائرة المجاري بعرقلة مشاريع تبليط شوارع مدينة الحلة"، مشيرا إلى أن "هناك شارعا قرب مستشفى الحلة الجراحي يعتبر متهالكا وفيه أضرار كبيرة بحيث يعرقل سير الآليات، وقد تم إدراجه ضمن خطة ٢٠١٢ لكن دائرة المجاري اعترضت بحجة أن المنطقة مشمولة بمشروع مجاري الحلة الكبير".

ولفت الملي إلى أن مشروع مجاري الحلة الكبير "لم يتم العمل فيه لغاية الآن وهو مازال في مرحلة التصميم، فضلا عن أن مدة العقد الذي يشمل التصميم والدراسة تبلغ سنتين بعدها يتم إعلانه للتنفيذ الذي يتطلب ثلاث سنوات، أي بمعنى يجب الانتظار لخمس سنوات على الأقل".

وتابع "هناك مناطق مشمولة بخدمة شبكات مياه الأمطار والمياه الثقيلة ودائرة المجاري لم تعلم بوجودها ويرسلون إلى بلدية الحلة بكتب يعلمونهم بعدم وجود شبكات في تلك المناطق، وهو دلالة على أن الدائرة لا تتابع بصورة صحيحة الشبكات الموجودة ولا تعلم بأماكن وجودها".

وذكر الملي أن "أداء دائرة المجاري يتطلب وقفة جادة من قبل المجلس والمحافظة بالضغط على العاملين في الدائرة لصيانة المجاري"، مؤكدا "ليس هناك استهداف شخصي لكن الهدف هو رفع مستوى الخدمات في المحافظة".

وأشار الملي إلى أنه "تم استدعاء مدير مجاري بابل بكتاب رسمي ولكنه لم يحضر وتم تشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة الأسباب وسأتابع الموضوع شخصيا لأنه إذا كان عدم حضوره متعمدا سنتخذ إجراءات قانونية ضده، إذ يعد ذلك عدم احترام لأعلى سلطة رقابية شرعها القانون في المحافظة".

وبخصوص الشركة الصينية التي أحيلت عليها مقاولة إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بمشروع مجاري الحلة الكبير، أوضح "الشركة تعاني من مشاكل بمنح تأشيرات الدخول للعاملين فيها"، لافتا إلى أن العقد وقع مع الشركة في شهر شباط الماضي.

من جانبه، قال رئيس لجنة الخدمات في مجلس المحافظة حسان محرج: إن "هناك سوء تفاهم بين عضو المجلس حامد الملي ومدير المجاري حميد عجرش والسبب أن كلا منهما يملك تصورا يخدم به المصلحة العامة وهذا الشيء متوقع في العمل".

وأضاف محرج "مديرية المجاري لم توافق على تقديم خدمة المجاري لبعض المناطق ولديها تصور أن الشوارع غير المخدومة بشبكة المجاري والأمطار والصرف الصحي مشمولة بمشروع مجاري الحلة الكبير".

اتهمت بعض الوزارات بانتهاج الطائفية والحزبية في التعامل مع المحافظات

ذي قار تطالب بتفعيل دور القضاء لحسم القضايا العالقة بين الحكومة المحلية والوزارات

□ الناصرية / حسين العامل

دعا المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار، إلى تفعيل دور القضاء في حسم القضايا العالقة بين الحكومة المحلية والوزارات لاسيما المتعلق منها بالمشاريع الخدمية والإستراتيجية، متهما بعض الوزارات بانتهاج المصالح الحزبية والطائفية في التعامل مع المحافظات.

وعزا عبد الحسين هادي هجر، في حديث لـ"المدى"، أسباب التلكؤ في تنفيذ المشاريع وحرمان السكان المحليين من الخدمات التي من المقرر أن تقدمها المشاريع الإستراتيجية والحيوية، إلى تمسك الوزارات بالصلاحيات التي تتعارض مع مضمون قانون مجالس المحافظات.وبين أن قانون مجالس المحافظات منح الحكومات المحلية صلاحية رسم السياسة الخاصة بالمحافظة وتحديد أولوية المشاريع وإعداد الخطط التنموية والإستراتيجية، مضيفا "للأسف الشديد أن كل التخلف والتلكؤ في المحافظة يعود إلى تمسك وزارات المركز بصلاحياتها القديمة وتجاهلها لما جاء بقانون ٢١ الخاص بالمحافظات".

وأكد هجر "انتهاج بعض الوزارات لسياسة تعتمد المصالح الحزبية والطائفية في التعامل مع المحافظات"، مشيرا إلى أن "هناك وزارات لديها توجهات سياسية وطائفية ضد المحافظات الأخرى وهذا ما عطل العديد من المشاريع"، على حد قوله. وأشار المعاون الفني إلى أن مجلس المحافظة، اتخذ سلسلة من القرارات والإجراءات لتفعيل وتسريع عجلة الإعمار وتنفيذ المشاريع الخدمية والإستراتيجية المهمة، إلا أن تمسك الوزارات بصلاحياتها حال دون تفعيل تلك الإجراءات والقرارات على أرض الواقع.

ودعا هجر إلى إنشاء محكمة خاصة للفصل بالقضايا الخلافية وحسم التعارض في الصلاحيات بين المركز ومجالس المحافظات، منوها إلى انعكاس التأخر في حسم تلك الخلافات سلبا على مستوى الخدمات المقدمة للسكان المحليين. ولفت هجر إلى وجود العديد من المشاريع الحيوية التي ما زالت معطلة بسبب تقاطع الصلاحيات ومن بينها المطار المدني ومشاريع خدمية أخرى.

الصحة تعلن انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة الصحة انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير مقارنة بالعام ١٩٩٩، مبينة أن المعدل انخفض من ١٣١ بين كل ألف طفل في العام المذكور إلى ٢٦ وفاة حاليا، عازية ذلك إلى الخطط والبرامج التي تتبناها الرعاية الصحية الأولية.

صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (يونيسيف)، أعلن أن دولا حول العالم حققت تقدما سريعا في خفض معدلات وفيات الأطفال، وأشاد تقرير اليونيسيف بالهبوط الحاد الذي بلغ نحو ٤٠٪ في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق، وقدر أن عددهم حول العالم هبط من حوالي ١٢ مليونا في ١٩٩٠ إلى ستة ملايين و٩٠٠ ألف في العام ٢٠١١.

معاون مدير دائرة الصحة العامة في وزارة الصحة الدكتور محمد جبر، أكد لإذاعة "العراق الحر"، انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بشكل كبير مقارنة بعام ١٩٩٩، بعد أن وصل معدل وفيات الأطفال دون السنة إلى ١٠٨ حالات وفاة بين كل ألف طفل بينما اليوم انخفض هذا الرقم إلى ٢٢.

وأشار إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كان ١٣١ بين كل ألف طفل في عام ١٩٩٩، وانخفض اليوم ليصل إلى ٢٦ حالة وفاة، عازيا ذلك إلى خطط وبرامج وزارة الصحة التي تتبنى الرعاية الصحية الأولية.

وأضاف جبر أن الوزارة تسعى لإنجاح إستراتيجيتها وسياستها التي تهدف إلى تخفيض وفيات الأطفال والأمهات.

وأقر المتحدث باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي، ما جاء في تقرير اليونسيف، مؤكدا حدوث تحسن واضح في المستوى الصحي بشكل عام وانخفاض الوفيات بين الأطفال عزاه إلى السياسات التنموية التي اتبعها العراق، وانتشار الوعي الصحي لدى النساء.

تقرير اليونسيف بيّن أن ١١٪ من الأطفال أو ما يعادل ٧٥٩ ألف طفل يموتون سنويا بأمراض مرتبطة بالإسهال يمكن إرجاع ٨٨٪ منها إلى الافتقار إلى المياه النقية ووسائل آمنة للصرف الصحي والصحة العامة.

وكانت تقارير سابقة للمنظمة الدولية أفادت بأن الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وفي العشوائيات هم أكثر الفئات حرمانا في العالم من ابسط الخدمات.

الهنداوي قال: إن البلد يواجه العنف والإرهاب ومشاكل الفقر إذ تصل نسبة الفقر إلى ٢٣٪، "ولذا فأن الحكومة تواصل تطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر بتخصيصها نحو ٤٩٥ مليار دينار لذلك وإن جزءا من هذا المبلغ خصص لتنفيذ مشاريع صحية".

رئيسة لجنة الأسرة والمرأة والطفولة في مجلس النواب انتصار الجبوري، عزت انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى اهتمام الحكومة ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني بواقع الطفولة في البلاد.

إلا أن الخبير في مجال الصحة العامة ورعاية الطفولة والناشط الدكتور عبد الهادي باقر، لا يتفق مع هذا الرأي ويرى أن العراق ما زال يعاني من تلكؤ مشاريع الماء الصالح للشرب ومياه الصرف الصحي ما أدى إلى انتشار التيفوئيد بين الأطفال.وعزا انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في دول العالم إلى انتشار الوعي الصحي وأهمية اللقاحات ومشاريع الصرف الصحي. الدكتور باقر أشار إلى انتشار مرض السكري والأمراض المعوية والفقر من أسباب الوفيات، واصفا الشعب العراقي بأنه أفقر شعب في أغنى بلد.وكانت اليونسيف كشفت في ٢٠١١ عن وجود مليون طفل عراقي تقريبا تحت خط الفقر وأشارت في تقارير لها إلى معاناة مليون و٥٠٠ ألف طفل من نقص التغذية إلى جانب ٧٥٠ ألفا غير مسجلين في المدارس الابتدائية نصفهم من المناطق الريفية، كما أشارت إلى وجود ٨٠٠ ألف طفل يتيم وتعرض زهاء ٩٠٠ ألف طفل إلى التهجير الداخلي.